المحور الأول: مقدمة في الاقتصاد السياسي

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي وأهميته:

يعتبر الاقتصاد السياسي احدى الفروع الأساسية في العلوم الاجتماعية، حيث اتفق العديد من الباحثين وجود علاقة تفاعلية بين علم الاقتصاد والسياسية داخل المجتمع، إذ يسعى إلى فهم كيفية انتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها، وكيف تؤثر السلطة السياسية بمؤسساتها وقوانينها في العملية الاقتصادية، وما يلاحظ تاريخيا ومفاهميا أن هذا المفهوم عرف اختلافات عديدة في فهمه نظرا لتعدد المدارس الفكرية، مقابل اختلاف وجهات نظر المفكرين في تحديد مفهوم دقيق وشامل لعلم الاقتصاد السياسي، سنحاول في هذا المحور ابراز مفهوم الاقتصاد السياسي وأهميته.

أ. تعريف الاقتصاد السياسي:

❖ يعرفه محمد دويدار بأنه: **" علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع أي اللازمة لمعيشة الأفراد في المجتمع معيشتهم المادية والثقافية".**

❖ يعرف الاقتصاد السياسي من الناحية الابستمولوجية بأنه: **" علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافة."**

❖ يعرفه المفكر ريمون بار بأنه: **" العلم الذي يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه المواد كما يبين السبل التي يتبعها الافراد والمجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة والتي لا حصر لها، باستعمالهم وسائل محدودة".**

❖ يعرفه كارل ماركس بأنه: **" علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي ومرحلة التطور التاريخي وعلم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية وأساليب الإنتاج".**

❖ التعريف الإسلامي: **" هو علم يدرس علاقات الأفراد الاقتصادية بهدف تحقيق وإشباع حاجاتهم المادية في إطار التشريعات الإسلامية المحددة وحدود النشاط الاقتصادي".**

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن علم الاقتصاد السياسي يدرس القوانين ويوجه السياسة الاقتصادية بما يحقق أهدافها السياسية والاجتماعية، ويبين التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف.

ب. تحديد المصطلحات في علم الاقتصاد السياسي:

1) وسـائل الإنتاج: وهي عبارة عن أدوات (وسـائل) ومواد العمل التي يسـتخدمها الناس في عملية انتاج الخيرات المادية وبالتالي فإن وسائل الإنتاج تتشكل من وسائل العمل، ومواد (موضوع) العمل.

2) وسـائل العمل: وتمثل الوسـائل المادية التي بمسـاعدها يقوم الناس بالتأثير على مواد العمل بقصـد تحويلها إلى الشـكل الذي يشـبع حاجاتهم ويلبي رغباتهم وتضـم وسـائل العمل (الآلات والتجهيزات.... والمباني والطرقات ووسـائل النقل)، أي كل أدوات العمل التي تستخدم في تحضير مواد العمل وما من شأنه أن يستخدم لتسهيل عملية الإنتاج والزيادة من القدرة المنتجة للقوى العاملة أي إنتاجية العمل.

3) حقوق الملكية: هي السـلطة القانونية لتحديد كيفية اسـتخدام الممتلكات، سـواء كانت مادية أو غير ملموسة، أو إدارتها. تساعد هذه المفاهيم في تشكيل الأساس للغالبية العظمى من دراسات الاقتصاد السياسي.

4) النمو الاقتصـــادي: هو العملية التي من خلالها تزداد ثروة الدولة بمرور الوقت، أو يمكنها تقليص المعروض النقدي لإبطاء الاقتصـاد والتضـخم المعتدل، يمكن أن يكون التباطؤ الاقتصادي هو النتيجة، والتي تحدث غالبًا في شكل ركود.

5) الركود: هو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، أو تسجيل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي لمدة فصـلين متعاقبين أو أكثر. وقد كانت معظم حالات الركود التي عرفها العالم قصـيرة الأمد. وعادة ما يكون سـبب حدوث ركود أن الإنتاج يفوق الاسـتهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى كسـاد البضـاعة وانخفاض الأسـعار، فيصـعب على المنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل الإنتاج.

6) التضـخم: هو مقياس لمدى سـرعة ارتفاع الأسـعار مع مرور الوقت وبعبارة أخرى، يقيس التضخم مدى سرعة فقدان المال لقوته الشرائية.

ثانيا: أهمية الاقتصاد السياسي:

يعنى بدراسـة كيف يؤثر الاقتصـاد على السـياسـة؟ وكيف تؤثر السـياسـة على الاقتصـاد؟ خاصـة عندما تصـل الأحزاب السـياسـية إلى السـلطة أو تركها، غالبا ما تتغير السـياسـة الاقتصادية في بلد ما وفقا للإيديولوجية وأهداف الحزب الحاكم.

يمكن أن تؤثر التغيرات السـياسـية على العديد من مجالات الاقتصـاد والتي يمكن أن تؤثر بدورها على الانتخابات والسـياسـات الحكومية، وتشـمل عدة مجالات منها: السـياسـة النقدية والمالية، الأمن الغذائي، التجارة العالمية، العرض والطلب، الناتج المحلي الإجمالي..... الخ.

- البحث في كيفية إدارة الموارد وتوفير الاحتياجات الأسـاسـية، مع مراعاة الظروف المعيشية.

يهتم بإحداث تغيير عملي في حياة الناس.

- يهتم بالطبقات المهمشة التي يغفلها الاقتصاديون عادة. على العكس من علم الاقتصاد التقليدي، يهتم الاقتصاد السياسي بالبحث في تعددية المناهج. حيث يهتم بدراسة المسائل الاقتصادية من كافة جوانبها، مثل دراسة مزايا عيوب التجارة الحرة والعولمة والتنمية الاقتصادية.
- يمنح الأدوات اللازمة لفهم القضايا التي تواجه العالم، ويسمح بالتركيز على هذه القضايا وتقسيمها إلى مكوناتها المهمة.

2/ تاريخ تطور الاقتصاد السياسي كمجال دراسي:

هناك من يُرجع جذور الاقتصاد السياسي، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، إلى العصور القديمة. وتحديدًا إلى بعض الفلاسفة اليونانيين، أمثال أفلاطون (347 ق.م- 427 ق.م) الذي ناق تنظيم الدولة وتقسيم العمل والملكية في كتاب "الجمهورية"، وأرسطو (322 ق.م- 384 ق.م) الذي ميز بين الاقتصاد المنزلي بمعنى تدبير شؤون المعيشة، والاقتصاد التجاري، كما أنه انتقد الربا.

لم يكتفي علم الاقتصاد السياسي في العصور القديمة، وانما امتد الفكر الإسلامي الوسيط ويرجع إلى المفكر " ابن خلدون (1332-1406 م) الذي قدم تحليلا عميقاً للعمل والضرائب والعمران، ودور الدولة في الاقتصاد.

ومع ذلك، فإن تعبير الاقتصاد السياسي Economie Politique استُخدم لأول مرة عام 1615 من قبل الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكريستيان Antoine de Montchrestienفي كتابه "بحث في الاقتصاد السياسي (Traite d'économie politique). وكان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع.

ومَثَّل بروز المدرسة التجارية Mercantilist School في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر -والتي دعت إلى دور قوي للدولة في تنظيم الاقتصاد-نقطة تحول مهمة في تطور أفكار الاقتصاد السياسي.

ورغم ذلك لم يظهر علم الاقتصاد السياسي كمجال منفصل إلا مع حلول منتصف القرن الثامن عشر، حيث بدأ علماء أمثال الإسكتلنديين آدم سميث Adam Smith وديفيد هيوم David Hume، والفرنسي فرانسوا كيسناي François Quesnay ، والإنجليزي ديفيد ريكاردو في تناول هذا العلم بطريقة منهجية، حيث اتخذوا نهجًا قائمًا على دراسة العوامل السياسية والاقتصادية وراء توزيع الثروة والسلطة.

إن تحليل الاقتصاد السياسي في **المرحلة الكلاسيكية** يعد انطلاقة حقيقية للاقتصاد السياسي كعلم مستقل، وترجع للمفكر **"آدم سميث"**، لقد حاول في كتابه "تحقيق في أسباب وطبيعة ثروة الأمم (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations)" عام 1776، تقديم أول نظام شامل للاقتصاد السياسي. كما طرح العديد من القضايا، مثل:

- كيفية استدامة إمداد الأفراد في المجتمع باحتياجاتهم من المنتجات المختلفة.

- تهيئة الوضع للأفراد لتحقيق الوفرة. فعادة ما يخدم الأفراد مصالح المجتمع من خلال السعي إلى تحسين أوضاعهم.
- دور زيادة ثروات الدولة في تعزيز نفوذها السياسي.

وبحلول القرن التاسع عشر، طور الاقتصادي والسياسي الإنجليزي **ديفيد ريكاردو** David Ricardo (1772- 1823)أفكار آدم سميث، وفي عمله عن مفهوم الميزة النسبية Comparative Advantage، افترض ريكاردو أن الدول يجب أن تنتج وتصدر السلع التي يمكن أن تنتجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى فقط، وتستورد تلك السلع التي يمكن أن تنتجها البلدان الأخرى بشكل أكثر كفاءة. وقد أشاد بفوائد التجارة الحرة على كل من الدول والمجتمعات.

في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت العلوم الاجتماعية (خاصة الاقتصاد والعلوم السياسية) مجردة ومتخصصة بشكل كبير من حيث التركيز والمنهجية. ومن هنا جرى إحياء الاقتصاد السياسي لتوفير إطار أوسع لفهم المشاكل والأحداث المحلية والدولية المعقدة.

ويشمل مجال الاقتصاد السياسي اليوم العديد من مجالات الدراسة، بما في ذلك سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية، والقضايا السياسية والاقتصادية المحلية، والدراسة المقارنة للأنظمة السياسية والاقتصادية، والاقتصاد السياسي الدولي.

وكان ظهور الاقتصاد السياسي الدولي، أولًا في العلاقات الدولية ثم كمجال متميز للبحث، علامة على عودة الاقتصاد السياسي إلى جذوره كدراسة شاملة للأفراد والدول والأسواق والمجتمع.

ورغم محاولات فصل الاقتصاد عن السياسة خلال القرن العشرين، فإن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي شهدها العالم كانت سببًا في الإدراك المتزايد لأهمية علم الاقتصاد السياسي كموضوع للبحث في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

وكما أكد عالم الاقتصاد الفرنسي توماس بيكيتي Thomas Piketty في كتابه الشهير تحت عنوان "رأس المال The Capital" في عام 2013، فإن الفصل بين الاقتصاد والسياسة لا يعبر عن الواقع الحديث؛ حيث إن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية.

3/ العلاقة بين الاقتصاد والسياسة: التكامل والاختلاف:

تعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة ترابط وتفاعل متبادل، إذ يكمن الاختلاف الجوهري بينهما في مؤشرين رئيسيين هما: الموضوع والمنهج.

فالاقتصاد يهتم بدراسة كيفية انتاج وتويع واستهلاك الموارد في ظل الندرة، كما يسعى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، في حين تعنى السياسة بدراسة السلطة والحكم وصنع القرار، كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشرعية والمصلحة العامة، ويعتمد الاقتصاد على التحليل العلمي والكمي والنماذج الرياضية، العقلانية في ترشيد الاقتصاد

القائم على حساب التكلفة والمنفعة، مقارنة بالسياسة فهي تعتمد على أدوات نوعية مثل التشريع والتفاوض وبناء التوافق والعقلانية السياسية.

وتمارس السياسة تأثيرها في الاقتصاد من خلال السياسات العامة التي تعتمدها الدولة ومنها السياسة المالية والنقدية والتنموية، فاختيارات السلطة السياسية في مجال الضرائب والدعم الاجتماعي وتنظيم الأسواق تحدد مسار النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة داخل المجتمع، كما أن طبيعة النظام السياسي ومستوى الحوكمة والشفافية تؤثر في مناخ الاستثمار، كما أن توجهات الدولة تلعب دورا مهما في تحقيق خيارات اقتصادية.

وفي المقابل يعد الاقتصاد عاملا أساسيا في تشكيل السلوك السياسي واستقرار الأنظمة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التوترات الداخلية للدولة، حيث يلعب الفاعلين الاقتصاديين دورا مهما في التأثير على القرار السياسي من خلال جماعات الضغط والتمويل السياسي.

أما من حيث التداخل والتكامل بين الاقتصاد والسياسة يظهر ذلك في صياغة العلاقات الاقتصادية وفق موازين القوة الدولية.